



## المشهد الانتخابي الرائع ومحاولة إقصاء الشيعة عن المشاركة

عالية بكل المقاييس، وتشكل أعلى نسبة مشاركة منذ انتخابات العام 2002 وتعكس إرادة شعب صم على مواجهة التحديات. وبخلاف تحقيق 100 % أو 99.9 % كما كان يحدث في بعض الدول العربية فليس ثمة نسبة تعتبر مثالية، إلا أن تحقيق نسبة قريبة أو تفوق الـ 50 % من جملة المقترعين تجعل النفوس مطمئنة إلى أن المشاركة في الحياة السياسية عبر الاقتراع مازالت تحظى باهتمام المواطنين؛ فما بالك بتحقيق نسبة 73 %؟

وفي بعض الدول يعاقب القانون من يقاطع الانتخابات أو يدعو إلى ذلك، فهذه بلجيكا على سبيل المثال جعلت التصويت واجباً إجبارياً لا يجوز التخلف عن أدائه، والديمقراطية في بلجيكا كما هو معروف تعتبر من بين الأكثر رسوخاً في العالم، ويقضي القانون فيها على جميع المؤهلين للتصويت بالمشاركة في العملية الانتخابية، وإن عدم الالتزام بذلك قد يؤدي بصاحبه إلى دفع غرامة مالية مع إمكانية فقدان الحق في التصويت مرة أخرى في أي انتخابات مقبلة دون أن يعتبر ذلك من ضروب "العزل السياسي"، مع ذلك فإن نسبة المشاركة في بلجيكا لم تتعدى قط حاجز الـ 87 % وهي نسبة جعلتها تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات.

نعم، في يوم السبت الماضي انتصرت الإرادة الشعبية، وأصبحت مسيرتنا الديمقراطية أكثر رسوخاً وصلابة وأكثر قدرة على الانطلاق بثقة وعزيمة، وأكثر إصراراً على النجاح والتقدم.

عندما شاركوا في الانتخابات لدورتين سابقتين؛ يوم كان التصويت والمشاركة وقتها واجباً دينياً، وكان التهديد والوعيد ذاتهما يوجهان لمن لا يشارك في الانتخابات ويصوت لمرشحهم فقط.

• إننا مؤمنون بالله وفخرون بانتمائنا الإسلامي، ونجل ونحترم أصحاب الفضيلة العلماء ورجال الدين ونقدر ترفعهم وعدم سماحهم لذوي الأغراض والمصالح باستغلالهم وإقحام الدين وامتنائه لتحقيق أهدافهم وأجنداتهم.

• وعن المقاطعة نقول إنه يجب الاستمرار في التصدي لها ولدعاتها بالحكمة والموعظة الحسنة، ولكن لا يجب الخوف أو القلق منها، وقد رأينا يوم السبت الماضي أيضاً كيف أن الدعوة للمقاطعة أعطت نتائج عكسية، وفشلت ولم تثبت جدواها، ولم ولن تؤثر على مسار التنمية الديمقراطية، وهي ليست الأسلوب الأنجع والأمثل والأصلح لتحقيق المطالب مهما كانت مشروعة، وهي كما قلنا من قبل سلاح العاجزين والضعفاء.

• والبحرين ليست الدولة الوحيدة التي واجهت دعوة لمقاطعة الانتخابات فيها، وهي كسائر الدول التي تتبنى الأنظمة النيابية الديمقراطية تسعى إلى تحقيق أعلى نسبة لمشاركة المواطنين المؤهلين للتصويت في الانتخابات من منطلق أن حجم المشاركة يحدّد منسوب ثقة الناخبين في الخيارات السياسية المطروحة. وقد تكلفت بالنجاح مساعي وجهود الدولة لحث الناخبين على ممارسة حقهم والإدلاء بأصواتهم، وشاهدنا التجاوب بأمر أعيننا في شكل طوابير المصوتين أمام مراكز الاقتراع؛ فبلغت نسبة المشاركة 73 % وهي نسبة

التمييز والتهميش والإقصاء.

• لكن شعب البحرين، سنتهم وشيعتهم أصبحوا أكثر وعياً ووصلوا إلى درجة متقدمة من الإدراك ولا يمكن أن يخدعهم تجار الشعارات، أو يرضخوا للتهديد، أو تنطلي عليهم مثل هذه الفتاوى، أو يخافوا من اتهامهم بالكفر والخيانة والعمالة، اللهم إلا من وقع في الفخ منهم وأصبح فريسة وضحية للتخدير والتهديد والترهيب الذي نرجو من الله العلي القدير أن يمنّ عليهم بالقوة والعزيمة والإرادة والرشاد ليتخلصوا من هذا الأسر المقيت، ويعودوا إلى جادة الصواب، ويدركوا أن تحقيق المطالب لا يتم بهذا الأسلوب، بل من خلال المشاركة وعبر القنوات والأدوات المشروعة ومن داخل المؤسسات الدستورية.

• وعلى كل حال، فعلى الرغم من كل الفتاوى والتهديدات والضغوط التي مورست لم يتراجع أو ينسحب أي من المترشحين الذين تضاعف عددهم في هذه الدورة، وقد رأينا يوم السبت الماضي حجم الإقبال على صناديق الاقتراع، ورأينا جموع الناخبين وبمشاركة نسائية وشبابية كثيفة تتدفق على مراكز الاقتراع بهمة وحماس غير عابئة أو مكتنثة إلا بتأدية واجبها الوطني وممارسة حقها الدستوري.

• وقد اكتشف المترشحون والناخبون التناقض في طرح المعرفلين؛ فهم من ناحية كانوا يدعون الشيعة إلى عدم المشاركة في الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً، ثم في الوقت نفسه كانوا يشتركون من تدني مستوى المترشحين وغياب من أسموهم بالكفاءات، مع أننا لا نزال نتذكر مستوى وأداء مرشحهم

• أمس الأول؛ يوم السبت الماضي، كان من الأيام المشهودة في تاريخ البحرين الحديث، فقد شارك شعب البحرين، بكل أطيافه ومكوناته وبنسبة عالية في العملية الانتخابية، ومارس حقه مرة أخرى في انتخاب ممثليه في مجلس النواب والمجالس البلدية، وخطت بذلك مسيرتنا الديمقراطية الواعدة خطوة أخرى إلى الأمام رغم حداثة عهدها ورغم التحديات التي واجهتها وتواجهها ورغم محاولات إرباكها وعرقلة نموها وتطورها، وبروح الإصرار والإيجابية والتفاؤل فإن هذه التحديات وهذه المحاولات إنما تؤدي إلى ترسيخ وتعزيز ممارساتنا الديمقراطية وتجعلها أكثر صلابة وأشدّ عوداً؛ هكذا هي سمة الحياة وناموس الطبيعة وقانونها.

• وقد كنا نشاهد، وبحسرة وحيرة وتعجب كيف أن البعض، بعد أن فقد الرغبة أو القدرة على الاحتكام والركون إلى المنطق والعقل صار يلجأ إلى التحريض والتأليب والشحن الطائفي، وإلى ركوب الدين ومحاولة استغلاله لعرقلة مسيرتنا النيابية والتنموية، وتأزيم أوضاعنا الداخلية، وشق صفنا الوطني بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، ولم يتردد هذا البعض عن استصدار فتاوى لإرهاب البحرينيين، مستهدفين الشيعة منهم، ومنعهم من ممارسة حقهم، وتجريم وتحريم مشاركتهم في الانتخابات، وتهديد من يخالفهم بالويل والثبور وعذاب القبور. وقد تضمّت رسائلهم دعوة صريحة لعزل شيعة البحرين بشكل خاص وإبعادهم عن التفاعل والمساهمة في ركب تقدّم المجتمع ونموه وتطوره السياسي؛ ثم بعد ذلك سيتنادون للنجاح والتباكي على

◆ 45.37 % نسبة مشاركة الشباب... و48 % المرأة

## 252256 مواطنًا صوتوا في الانتخابات النيابية



نواف حمزة

أعلن رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني المدير التنفيذي للانتخابات النيابية والبلدية 2022 المستشار نواف عبدالله حمزة، أن عدد المشاركين في التصويت بالانتخابات النيابية وصل إلى 252256 مواطنًا، بنسبة بلغت 73.18 %.

وقال المدير التنفيذي للانتخابات إن الإقبال الكبير على التصويت في الانتخابات، وبعد أكثر من عقدين من انطلاق المسيرة الديمقراطية، يجسد الوعي والاهتمام الوطني بأهمية الاستحقاقات الانتخابية في تعزيز المكتسبات الوطنية وصون المنجزات المتحققة في ظل العهد الزاهر لعاهل البلاد المعظم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ومتابعة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة. وكشف المدير التنفيذي للانتخابات عن أن نسبة مشاركة المرأة في الاستحقاق الانتخابي للفصل التشريعي السادس وصلت إلى 48 %، في مؤشر على مستوى المشاركة السياسية للمرأة البحرينية ودورها البارز في مسار التطور

يذكر أن مجموع العدد الكلي للكتلة الانتخابية في هذه الانتخابات 2022 بلغ 344713 ناخبًا.

السياسية والديمقراطية بمملكة البحرين، واهتمام المواطنين الشباب بالمساهمة الفعالة في مسيرة العمل الوطني.

الشباب، حيث أظهرت الأرقام أن نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات بلغت 45.37 %، ما يعكس مدى حيوية الحياة

الديمقراطي. ونوه المستشار نواف حمزة بما شهدته الانتخابات من حضور وتفاعل كبيرين من قبل

◆ رصد عدد قليل من الملاحظات غير الجوهرية

## “مؤسسة الحقوق”: العملية الانتخابية اتسمت بالشفافية والنزاهة

في التسهيل والتيسير على المواطنين خلال الادلاء بأصواتهم، ولم يتم تسجيل أية مخالفات أو تجاوزات تذكر داخل مزارع الاقتراع باللجان، سواء الفرعية أو العامة، وأن ما تم رصده هو عدد قليل من الملاحظات غير الجوهرية، التي لم تؤثر على سير الانتخابات، حيث تم إبلاغ الجهات المختصة عنها وتصحيحها بما يتوافق مع القانون، وسيتم وضعها مع التوصيات في تقرير خاص سيصدر وينشر لاحقاً وسيكون متاحاً للجميع.



داخل غرفة الاقتراع والفرز ومراقبة إجراءات الإغلاق. وختاماً، أكدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المشهد الأولي للعملية الانتخابية جاء منظمًا بشكل جيد وساهم

المنامة - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مشاركتها الإشرافية، وذلك بصفتها جهة مستقلة بموجب قانون إنشائها، على سير عملية الانتخابات النيابية والبلدية 2022، التي عقدت أمس السبت، وبناءً على ما جاء في التقرير المبني للفريق الرقابي المكون من أعضاء مجلس المفوضين وعدد من موظفي الأمانة العامة، المعني بأعمال الرصد والمراقبة للعملية الانتخابية من خلال المتابعة الميدانية لسير العملية الانتخابية وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية.

وعليه، أعلنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن العملية الانتخابية اتسمت بالشفافية والنزاهة من حيث الإجراءات المتبعة في اللجان الفرعية أو العامة، وأن عملية الرقابة خلصت إلى التالي:

افتتحت مراكز الاقتراع في الساعة 8 صباحًا، بحضور أعضاء السلطة القضائية وموظفي اللجان الذين حضور إلى المراكز قبل موعد الاقتراع المحدد قانونًا.

تم التأكد من خلو الصناديق من أي أوراق قبل الاقتراع، بالإضافة إلى شفافية الصناديق

بحيث تتيح الاطلاع على ما بداخلها.

توافر السرية اللازمة للتصويت. تم خلط أوراق الاقتراع ويتم تغيير تسلسلها الرقمي.

انتهاء عملية الاقتراع وإغلاق الصناديق في الساعة 8 مساء، مع السماح للمراقبين بالتواجد

الساعة 8 صباحًا، بحضور أعضاء السلطة القضائية وموظفي اللجان الذين حضور إلى المراكز قبل موعد الاقتراع المحدد قانونًا.

تم التأكد من خلو الصناديق من أي أوراق قبل الاقتراع، بالإضافة إلى شفافية الصناديق